انها قديمة تعود الى الخمسينات والستينات مع بعض الدول الاميركية اللاتينية. واكتسب النشاط التسليحي الاسرائيلي شهرة أوسع، على الرغم من عدم تأكيد المعلومات رسمياً، حين شكت بريطانيا من قيام اسرائيل بتزويد الارجنتين بالطائرات المقاتلة طراز «نيشر» ـ وربما «سكايهوك» ـ وصواريخ مضادة للسفن طراز «أكزوسيه» خلال حرب جزر المالوين (فوكلاند) العام ١٩٨٢.

يتناول بشارة بحبح هذا الموضوع بطريقة شاملة تدفع القارىء الى التعمق والمتابعة. ومع ان دراسته ليست الاولى من نوعها، اذا ما اخذنا في الاعتبار بعض المقالات والكتيبات الاخرى السابقة؛ الا انها الاولى من حيث الحجم والشمولية. فهو يحدد اطاراً منهجياً للموضوع، من خلال فصل يعالج فيه سياسة الحكومات الاسرائيلية تجاه تصدير الاسلحة، وآخر يستعرض فيه الصناعة الحربية الاسرائيلة، في حين اقتصر عمل من سبقوه على التركيز على الارقام والحقائق الخاصة بحجم ومضمون المعونة العسكرية الاسرائيلية لبعض الدول الاميركية، وكانت اهتماماتهم، أساساً، بالظرف الراهن، وقلما ربطت المعلومات بخلفيتها التاريخية أو بالدوافع والحوافز الاقتصادية والسياسية الاسرائيلية. أما بحبح، فقد بيّن موقع تصدير الاسلحة وتوسيع الصناعات العسكرية في السياسة والاقتصاد الاسرائيليين، وأهمية ومركزية السوق الاميركية اللاتينية تحديداً، قبل ان يتناول علاقات محددة، بواقعها وماضيها وآفاقها، موضحاً التقاءها مع سياسات الولايات المتحدة الاميركية ومصالحها في تلك المنطقة. وللولوج في ذلك يؤكد، بداية، ان ما دفعه الى دراسة العلاقة العسكرية بين اسرائيل واميركا اللاتينية هو الاهمية الحيوية التي يتسم بها تصدير الاسلحة بالنسبة الى اقتصاد اسرائيل، فيذكر ان حجم الصادرات العسكرية الاسرائيلية ونسبتها، مقارنة بأهم صانعي الاسلحة الدوليين ـ كالولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي وبريطانيا وفرنسا ـ ، ليسا خارقين للعادة، اذ تمثل تجارة الاسلحة الاسرائيلية ما بين ٠,٦ و ٤ بالمئة فحسب من المجموع العالمي. صحيح ان هذه النسبة مقبولة لدولة صغيرة، وخاصة ان اسرائيل تحتل «المرتبة الحادية عشرة كمصدر اسلحة في السوق العالمي، وذلك ليس انجازاً قليلاً» (ص ٥)، لكنها لا تشكل ميزة رئيسة تبرر اختيار اسرائيل للدراسة بدلاً من مصدر اكبر. الا ان اي بلد آخر لا يعتمد على مبيعات اسلحته كاسرائيل، الى درجة يصدر كبار المسؤولين فيه تصريحات تدل على الضرورة الملحة لمتابعة وتوسيع تصدير الاسلحة الى الخارج. ويشتق من ذلك اتكال اسرائيل الملحوظ على العلاقات مع الطغمات العسكرية العنصرية والفاشية، وعلى تزويدها بالمعدات والخدمات والاستشارات، وعلى الانخراط في الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة الاميركية.

ان هذه الاعتبارات تميز الحالة الاسرائيلية وتجعلها فريدة من نوعها، حتى مقارنة بالصناعات الحربية في تايوان وكوريا الجنوبية وجنوب افريقيا وتوجد اوجه تشابه مع هذه الدول طبعاً، لكن ليس بدرجة اتكال الاقتصاد والكيان الاسرائيليين على انتاج وتصدير الاسلحة.

يواصل بحبح تركيزه على الفكرة السابقة في الفصل الاول، فيكتب ان خصوصية الحالة الاسرائيلية لا تكمن في كثافة العلاقات التسليحية مع «الانظمة التي تخوض الحرب ضد شعوبها» فحسب، بل في اقامة الروابط الاستشارية مع تلك الحكومات. فالمشاركة الاسرائيلية المباشرة بالعمليات المضادة للغوار وبقمع المقاومة الشعبية هي التي تميز اسرائيل عن غيرها من الدول التي قد تزود الانظمة ذاتها بالاسلحة، لكن دون ان تتورط، بشرياً وتعبوياً. ويضيف المؤلف ان هذه السمة تجعل الصادرات العسكرية الاسرائيلية اكثر عرضة للهزات والانقطاع نتيجة تغير الحكومات المحلية، كما حصل في نيكاراغوا وايران؛ ملاحظاً، ايضاً، ان الحجة الاسرائيلية الرئيسة لتنمية سياسة انتاج وتصدير الاسلحة، أي تعزيز الاستقلالية المادية وبالتالي السياسية عن الولايات المتحدة، ساقطة، خاصة وان التجربة الفعلية اظهرت ازدياد الاعتماد الاسرائيلي على التمويل الاميركي ونقل التكنولوجيا، كلما ازدادت المشاريع الاسرائيلية أهمية وتعقيداً. بل صارت اسرائيل مضطرة أكثر الى بيع خدماتها وتنسيق سياساتها العالمية مع الادارة الاميركية لكسب الرضى، وليس العكس.

تنفرد اسرائيل بمزايا اخرى تجعل برامجها لتطوير وانتاج وتصدير الاسلحة ناجحة، علاوة على تقديم الخدمات العسكرية ـ الامنية الخاصة الى زبائنها. ويتعلق ذلك النجاح بقدرة اسرائيل على تعديل، او تحديث، المعدات المصنوعة في الخارج أصلاً، كدبابات سنتوريون و ام ـ ٤٨ وطائرات سكايهوك و فانتوم و ميراج ـ ٣، وايضاً بالقدرة على انتاج المعدات الاسرائيلة الاصيلة، كدبابات مركافاه وطائرات لافي (ولو انها تحتوي على قطع